دعا إلى أسبوع للتفاهم الوطني والانتهاء من التصريحات المتشنجة

الحكيم: المشكلة السياسية تحل بالإرادة الحقيقية لتجاوز الخلافات

شدد عمار الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامي على ضرورة وضع إستراتيجية واضحة لمحاربة الفقر بعد أن أكدت التقارير أن عدد العراقيين دون خط الفقر بلغ ٧ ملايين عراقيا في بلد يعد من أغنى بلدان المنطقة، مشيرا إلى ان زيارته الى محافظة نينوى انطلقت من مرتكزات وطنية مناشدا القوى السياسية بإيقاف التصريحات الإعلامية المتشنجة.
وذكر في كلمته التي ألقاها في الملتقى الثقافي الأسبوعي " إن المشكلة السياسية في العراق ليست بالرؤية وإيجاد الحلول وإنما في انعدام الإرادة الجدية للعمل بتطبيق الحلول، لافتا إلى كثرة المبادرات التي أطلقت ولم يؤخذ بها في وقتها وإنما أُخذ بها بعد حين.

بغداد / المدى

ففي شأن زيارته إلى محافظة نينوى ذكر الحكيم أن" زيارته الى الموصل دليل فخر بابناء العراق ايا كانت انتماءاتهم الدينية والقومية والمذهبية، لافتا الى أن الزيارة هي حلقة من سلسلة زيارات سبقتها الى المحافظات العراقية في الجنوب والفرات الأوسط والغربية وإقليم كردستان".
وأضاف ان" الرسالة التي حملها الى ابناء الموصل نصها (إننا نحمل إليكم رسالة المحبة والوئام والتعايش من بغداد العاصمة ومن البصرة والنجف وكربلاء وباقي محافظات العراق)، مشددا على أن مبدأ المجلس الأعلى الإسلامي العراقي واحد وواضح بأن قوة السني من قوة الشيعي والعكس صحيح وان قوة الكردي والتركماني من قوة العربي والعكس صحيح كذلك وان قوة المسلمين من قوة المسيحيين".
وأوضح السيد الحكيم انه لا أمان لأبناء البصرة إلا بأمان أبناء الموصل ولا شبع لأبناء الموصل إلا عندما يشبع أبناء البصرة، فالكل في جسد واحد وأبناء بلد وشعب واحد.
وأكد أن" مبدأ المجلس الأعلى ليس شعارا يطلق أو كلمة جوفاء تعبر عن موقف سياسي وإنما هو منهج يعتمد ويلتزم به بالوقوف مع أبناء الشعب جميعا، مشيرا إلى الضريبة الكبيرة التي تدفع نتيجة التواصل مع أبناء الشعب العراقي، معبراً عن أسفه من أن الوقت اليوم هو وقت الاصطفافات والمزايدات باعتبارها الطريق الأسهل لاستقطاب الرأي العام.
واستدرك السيد الحكيم أن مبدأ المجلس الأعلى هو الانفتاح على أبناء الشعب وسيقتنع الجميع بان هذا المبدأ يمثل الحل الأمثل لمعالجة الإشكاليات، مشددا على أن المجلس الأعلى لا يعمل في السياسة من اجل السياسة بل من اجل خدمة المواطنين والتقليل من معاناتهم وتعزيز الأمن والرفاه والازدهار للوحدة العراقية والمواطنين العراقيين.
وأعرب عن ثقته بوعي الشعب العراقي وقدرته على تمييز وتشخيص الصادقين من غيرهم وبين من يريد البناء من غيره، لافتا إلى ان البناء أصعب من الهدم وان المجلس الأعلى اختار الطريق الأصعب خدمة للمواطنين.
وبشأن سياسة التواصل المحلي والانفتاح الإقليمي بيّن السيد الحكيم أن سياسة الانفتاح في الداخل هي ذاتها سياسة الانفتاح في العلاقات الدولية والإقليمية ومع دول الجوار من خلال التواصل وإيضاح رؤية العراقيين بأن تكون دول الجوار والدول الإقليمية لكل العراقيين كي يحصلوا على دور أكبر في العراق وان أي دولة ستفقد الكثير في تعاملها مع الشعب العراقي إذا ما تخندقت لشريحة على أخرى أو جناح عراقي على حساب الآخر، مشيرا إلى ضرورة بناء علاقات مستقرة مع دول الجوار والمنطقة، منطلقا من مبدأ الاحترام والسيادة والمصالح المشتركة، مشيرا الى ضرورة إدراك التعقيدات في هذه البلدان، رافضا أن يكون العراق طرفا في هذه التعقيدات.
وأوضح الحكيم أن" الانطباع الذي تركز من الزيارة الى نينوى وعدد من نواحيها واقضيتها في سنجار وتلعفر وبرطلة وسهل نينوى والحمدانية والنمرود هو ذاته الانطباع الذي وجد في باقي محافظات العراق، مبينا ان الجماهير لها رسالة واحدة هي الاعتزاز بالتنوع العراقي والحرص الشديد على توحيد الموقف.
وعبر عن التعددية بأنها قدر العراقيين وهم فخورون بها وتواقون لتعزيز العلاقة في ما بينهم، مشخصا المشكلة بالصراع بين السياسيين وليس بين الناس.
ودعا السياسيين إلى التعلم من ابناء الشعب العراقي ومن ثقافتهم التعايشية وتماسكهم، لافتا ان أهالي نينوى كباقي ابناء المحافظات لهم عتب شديد في كيفية توزيع الثروات وتبديد الكثير منها ومن التدافع بين السياسيين والتدافع على المناصب ومن نزيف الدم العراقي المتواصل، آملين ان يجدوا مزيدا من الاحترام للمواطن العراقيين والاهتمام أكثر بهمومه وقضاياه، مشددا على أن هموم الموطنين هي مسؤولية المتصدين.
وبين أن " من يتلاعب في قدر العراقيين بالتعايش السلمي إنما يتنكر للتاريخ ويتلاعب بحاضره ومستقبله وسيزيد من معاناة العراقيين، متسائلا سماحته إن كان الأساس هو التعايش والتوحيد والعمل بإطار الفريق الواحد فلماذا لا نتعايش ونندفع في الخيار؟
شاكرا أبناء نينوى على مشاعرهم الجياشة التي ابتعدت عن المجاملات وحسن الضيافة والاستقبال الحاشد لسماحته أثناء تجواله في أنحاء واقضية نينوى.
وفي شأن الأزمة السياسية، أوضح زعيم المجلس الإسلامي الأعلى أن "أوراق العمل والمبادرات والمبادئ التي قدمت الى اللجنة التحضيرية للقاء الوطني هي ذاتها التي طرحها في عيد الفطر المبارك قبل ستة اشهر، مشددا على أن المشكلة ليست بالرؤية وإنما بالإرادة الجدية للعمل بالحلول.
وأشار الى كثرة المبادرات التي أطلقت ولم يؤخذ بها في وقتها وإنما أُخذ بها بعد حين، متسائلا إن كانت حلولا واقعية لماذا لا يؤخذ بها من اليوم الأول قبل الخوض في المحنة، مشيرا إلى أن المبادرات التي أطلقت لم يوضع عليها اسم المجلس الأعلى، وكانت مفتوحة امام من يريد ان يتبناها.
وأكد ان المهم هو أن تعالج مشاكل البلد وتمضي المبادرات إلى وضع الحلول، محذرا من إرهاق الكتل السياسية من جراء استمرار الأزمات ويبقيهم مستفزين بشكل دائم ويشعر المواطن بالاحراج والضجر.
وبين أن الجميع معني بإنجاح اللقاء الوطني وضرورة أن يخرج بحصيلة مطمئنة ويحقق المناخات العامة لمزيد من خدمة الناس، داعيا الأطراف السياسية للتخفيف من مطالبها الفئوية لصالح شركائهم، محذرا من أن التمترس يعني خروج المؤتمر او اللقاء بنتائج غير ملائمة وستبقى الأزمات ومعاناة المواطن قائمة.
كما دعا الى تكثيف الاجتماعات للجنة التحضيرية بان يكون لها أسبوع يسمى اسبوع التفاهم الوطني على أن تكون الاجتماعات مكثفة لتنتهي الأزمة باسرع وقت، مناشدا الأطراف السياسية بإيقاف التصريحات الاعلامية المتشنجة لتعزيز الثقة وخلق مناخات التفاهم.
وبين ان النجاح يتطلب أن يكون الجميع مخلصين للوطن ومرتقين لمستوى مواجهة التحديات، مشددا سماحته على أن الوطنية تعني المسؤولية وان الجميع سيعبر عن مسؤوليته بالتزامه تجاه الوطن ووقوفه مع الشعب في مشاكله.

وفي موضوع الجلسة الوزارية الشهرية لكل محافظة أشاد الحكيم بالخطوة التي تبنتها الحكومة مؤخرا بانعقاد جلسة مجلس الوزراء في محافظة البصرة وحلها لـ (٨٠٪) من مشاكل هذه المحافظة ومنحها صلاحيات واسعة للمحافظات ومساهمتها في خدمة المواطن.
وشدد على ضرورة نزول المسؤولين الى الشارع وقربهم من المواطنين والاستماع الى معاناتهم، عادا انعقاد جلسات مجلس الوزراء في المحافظات خطوة تقلل الفجوة بين المسؤول والمواطن وتعيد الثقة لأبناء الشعب، داعيا الحكومة العراقية الى الاستمرار في هذه السياسة بأن تكون هناك جلسة واحدة لكل شهر في محافظة من محافظات العراق لمناقشة مشاكل الناس وحلها.
كما دعا الى تفعيل قانون رقم ٢١ لمجالس المحافظات الذي يمنح صلاحيات واسعة للحكومات المحلية ومساعدتها للوزارات العراقية في حل المشاكل الخدمية.
وبشأن إستراتيجية مكافحة الفقر شدد على ضرورة وضع إستراتيجية واضحة لمحاربة الفقر بعد ان أكدت التقارير ان عدد العراقيين دون خط الفقر بلغ ٧ ملايين عراقيا في بلد يعد من أغنى بلدان المنطقة، مبينا ان الإستراتيجية المطلوبة يراد منها وضع حلول ومعالجات وخطط علمية ومراقبة لتلك الخطط وأسقف زمنية تبين تناقص أعداد الفقراء.
وأشاد بافتتاح العراق لأول منصة عائمة لتصدير النفط الخام، معتبرا إياها خطوة أساسية لتدعيم البنى التحتية للقطاع النفطي العراقي، كما أشاد ببعض الحملات التي أطلقتها وسائل الإعلام العراقي منها دعوة (معاً لعراق أجمل)، متمنيا إطلاق مبادرات أخرى تعبر عن رسالة الحياة التي يحملها الشعب العراقي.

العثور على رفات ١٧٨ عراقيا وإيرانيا قتلوا إبّان حرب الثماني سنوات

بغداد / المدى

أعلنت وزارة حقوق الإنسان العراقية، أمس الخميس، عن العثور على رفات لـ ١٧٨ جنديا عراقيا وإيرانيا قتلوا إبان الحرب العراقية الإيرانية في محافظة البصرة، مؤكدة أن من بين الرفات ١٥٩ لجنود عراقيين بينهم ٣٠ معلومو الهوية.
وقالت الوزارة في بيان صدر، أمس، وتلقت "المدى"، نسخة منه إن "فريق قسم الأسرى والمفقودين في الوزارة بالاشتراك مع فريق من الجانب الإيراني وبدعم من عدد من الوزارات العراقية أنهى، أمس، أعمال الكشف والحفر التي قام بتنفيذها في أحد مواقع مدينة الفاو بمحافظة البصرة"، مبينا أن "الفريق استخرج رفات لـ ١٧٨ جنديا عراقيا وإيرانيا قتلوا في الحرب بين البلدين".
وأضافت الوزارة أن "من بين الرفات ١٥٩ تعود لعسكريين عراقيين تم تمييز ٣٠ منهم كانوا معلومي الهوية"، موضحا أن "المتبقي من الرفات يعود لـ ١٩ جنديا إيرانيا ضمنهم ١١ معلومو الهوية".
وكانت وزارة حقوق الإنسان أعلنت، ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١، العثور على رفات لـ ١٠٣ عسكريين عراقيين وإيرانيين قضوا خلال الحرب بين البلدين جنوب محافظة البصرة، فيما كشفت عن قرب إجراء عملية تبادل للرفات مع الجانب الإيراني.
وكان العراق وإيران وقعا في جنيف برعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مذكرة تفاهم وتنسيق مشترك، في تشرين الأول ٢٠٠٨، لتكثيف إجراءات التنقيب والبحث عن الرفات وتسليمها، والكشف عن مصير المفقودين من الجانبين.
يذكر أن قضاء الفاو المطل على الخليج العربي من أقصى جنوبه، ويحده شط العرب من الشرق، وقناة خور الزبير الملاحية من الغرب، كان مسرحاً لأعنف المعارك التي تخللتها الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، حيث احتلته القوات الإيرانية في شباط عام ١٩٨٦ وتم تحريره منها في نيسان ١٩٨٨، من قبل قوات الحرس الجمهوري العراقي، ومازالت أغلب السواتر والخنادق والمراصد الترابية والألغام التي خلفتها تلك الحرب باقية على حالها، وحتى رفات القتلى من الطرفين الآلاف منها ظلت مدفونة في مناطق حدودية تقع ضمن القضاء.
وعلى الصعيد الأمني، عثرت مفارز مديرية الشؤون الداخلية إحدى تشكيلات وزارة الداخلية في الأنبار على كدس كبير في الرطبة يحتوي على عدد كبير من المتفجرات والعبوات الناسفة ومادة الـ"TNT " بالإضافة إلى صواريخ قاذفة وقذائف نمساوية الصنع كان يستخدمها الإرهابيون في عملياتهم الإجرامية، تم رفعها وتسليمها إلى مديرية مكافحة المتفجرات في المحافظة أعلاه".
وذكر بيان للوزارة تلقت (المدى) نسخة منه أمس أن " مفارز المديرية عثرت أيضا في منطقة القائم وبعد التأكد من صحة المعلومات الواردة، على كدس كبير يعود إلى تنظيم القاعدة الإرهابي، بحوزة أحد الإرهابيين المقتولين في ما يسمى بـ"تنظيم دولة العراق الإسلامية" الإجرامي في محافظة الأنبار، إذ يحتوي الكدس على مجموعة من الأعتدة والأسلحة وقنابر الهاون، بالإضافة إلى الرمانات الحرارية، فتم رفع المواد المضبوطة وتسليمها إلى مديرية مكافحة المتفجرات بالمحافظة".
وأشار البيان الى أن المفارز عثرت "على الطريق العام المؤدي إلى مدينة الرمادي على جسم غريب موضوع على جانب الشارع، من خلال بلاغ تقدم به أحد المواطنين المتعاونين مع المديرية، تبين في ما بعد أنه عبوة محلية الصنع معدة للتفجير، فتم تفكيكها من قبل مديرية مكافحة المتفجرات في الأنبار".
وفي سياق آخر، ألقت الشؤون الداخلية والأمن في محافظة الأنبار، القبض على عصابة مختصة بسرقة النفط الخام من الأنبوب الناقل للنفط بعد تقطيعه إلى أجزاء، حيث تم ضبط عجلتهم متلبسين وهي نوع "تريلة" وكانت محملة بالأنابيب وعليها بقايا من النفط الأسود على الطريق الترابي جنوبي ناحية كبيسة، تم تدوين إفادتهم قضائيا، وقرر القاضي توقيفهم وفق المادة [٤٤٤/١١] من القانون العراقي ولا تزال القضية قيد التحقيق.
ومن جانب آخر، دعا النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل، لجنة الأمن والدفاع الى عقد ندوة موسعة تتم فيها استضافة القادة الأمنيين لتقييم العمل الأمني ومعرفة المعوقات الحقيقية لمعالجتها من اجل استقرار الوضع الأمني.
وذكر بيان لمكتب السهيل، تلقت (المدى) نسخة منه أمس أن " هناك ضرورة في متابعة اللجنة للإستراتيجية الأمنية لوزارتي الدفاع والداخلية من اجل مواجهة التحديات التي تواجه البلد".
وأشار الى ضرورة "دعم الجميع للأجهزة الأمنية في محاربتها للإرهاب والجريمة من اجل استقرار العراق".
وذكر البيان أن "السهيل ناقش مع أعضاء اللجنة كذلك القوانين التي تعتزم اللجنة تقديمها إلى رئاسة المجلس".

بقايا طائرة مدمرة ايام الحرب العراقية الايرانية.. (أرشيف)

الحكومة: نقل قمة بغداد غير ممكن.. والعرب داعمون لنا

بغداد / المدى

قالت الحكومة العراقية، إن ما يتم تناقله من إمكانية نقل القمة العربية من العراق إلى بلد آخر ليس له تداعيات تتطلب موقفا من بغداد، فيما أكدت أن نقل القمة العربية لا يتم بين ليلة وضحاها.
وكشفت تقارير صحفية مصرية نقلا عن مصادر لبنانية وأخرى أردنية أقرت بوجود اتصالات عربية مكثفة تستهدف عقد قمة عربية مصغرة يدعو لها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في العاصمة السعودية الرياض تكون بديلا عن القمة العربية المزمع عقدها في بغداد نهاية آذار/ المقبل.
وكانت الحكومة قد لوحت بعد يوم واحد من موقف وزير الخارجية البحريني خالد بن حمد آل خليفة الذي استبعد حضور بلاده القمة العربية التي ستعقد في العراق الذي اعتبره بلداً يصدر "الشر" يوميا إلى بلاده، بتقليص حجم علاقتها مع الدول التي تتخذ منها مواقف سلبية.
وقالت مريم الريس المستشارة في مكتب رئيس الحكومة نوري المالكي لوكالة كردستان للأنباء إن "الإجراءات التي تتخذها الحكومة حاليا للتحضير لعقد مؤتمر القمة العربية نهاية الشهر المقبل في بغداد تأتي وفقا لقرار صادر عن جامعة الدول العربية"، في إشارة منها الى الموقف الداعم لعقد القمة في بغداد.
وأوضحت الريس أن "كل ما يتم الحديث عنه (نقل القمة خارج العراق) لا يوجد له من تداعيات يمكن أن نرد عليها (...) نقل القمة لا يمكن أن يتم بين ليلة وضحاها".
حسب قولها.
وتابعت المستشارة في مكتب المالكي بالقول أن "العراق سيتخذ موقفا في حالة حصوله، ولكن لا نريد أن نعلق عن هكذا أمر ومن يتحدث عن هذا الأمر هو جامعة الدول العربية فقط".
"الجامعة العربية أكدت من خلال زيارتها لبغداد قدرة العراق على احتضان القمة العربية"، تقول الرئيس.
وتسعى بغداد إلى العودة للعب دور في المنطقة العربية والعالم إجمالا بعد أن انشغل لسنوات بأوضاعه الداخلية المتوترة منذ الإطاحة بالنظام السابق في ٢٠٠٣، لكن الخلافات السياسية الداخلية قد تلقي بضلالها سلبا على جهود بغداد.
ويعد انعقاد القمة العربية في العاصمة العراقية بغداد الحدث الدولي الأكبر الذي تنظمه البلاد منذ ٢٠٠٣، حيث شكلت أمانة بغداد لجنة لتهيئة وتأمين المتطلبات الخاصة بمؤتمر القمة العربية، فيما أكدت وزارة الداخلية العراقية أنها أعدت خطة أمنية لحماية القمة العربية تتضمن مراحل متعددة.
وتأجلت قمة بغداد أكثر من مرة بسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها عدد من الدول العربية منذ العام الماضي والتي عرفت بـ "الربيع العربي".
ويبدأ وفد فني من جامعة الدول العربية زيارة إلى العراق الاثنين المقبل للإعلان عن إتمام الترتيبات النهائية لقمة بغداد المقرر عقدها في ٢٩ من شهر آذار المقبل.
ويتألف الوفد العربي من السفير سمير سيف اليزل الأمين العام المساعد للشؤون الرقابية المالية والإدارية، وعضوية السفير محمد الخمليشي الأمين العام المساعد للشؤون الإعلامية ، بحسب مصدر عراقي في الجامعة العربية.
وأضاف إن "الوفد يتكون من الإداريين والفنيين في الجامعة العربية لمعرفة الإجراءات النهائية للقمة العربية التي ستعقد في بغداد أواخر مارس المقبل، وتأمين إقامة الرؤساء والملوك والقادة العرب والصحفيين وغير ذلك من الترتيبات النهائية".
من جانب آخر، ذكر قيس العزاوي ممثل العراق لدى الجامعة العربية، في تصريح مماثل أن "زيارة وفد من الجامعة العربية للعراق بدعوة من الحكومة العراقية جاءت لوضع اللمسات الأخيرة ومعرفة طلبات الجامعة العربية الخاصة بالأمور اللوجستية والترتيبات الفنية الأخرى".